

البرلمان و مكافحة الفساد

علاء حافظ عبد الحافظ

ضرورة تبني ميثاق شرف برلماني بعيد عن الانتماءات الطائفية والعرقية

إن بإمكان الحكم الجيد السيطرة على الفساد واجتثاثه من جذوره، من خلال تحسين نوعية الحكم الذي يُعد بحق المدخل الرئيس لقيام مؤسسات حاكمة وقادرة على مواجهة الفساد على الصعيدين المحلي والعالمي. والبرلمان بوصفه مؤسسة ديمقراطية، فإنه يحقق التواصل بين الدولة والمجتمع، من خلال النهوض بمهامه التشريعية والرقابية والتمثيلية، وبما يسهم في ترسيخ أركان الحكم الجيد، والمتمثلة في المسائلة و المحاسبة والشفافية



خاصية بالعقود والشركات والمقاولات وتنفيذ الأعمال تتميز بالانفتاح والشفافية وتبني شطب أسماء الشركات الفاسدة وتعرض للعقوبات الجزائية والمالية إذا اخلت بتنفيذ التزاماتها بصورة غير مهنية وأعداد تشريعات في تلك المجالات . إن البرلمان بوصفها مؤسسات للحكم الجيد يمكن لها أن تلعب دورا مهما في اتخاذ اجراءات عملية النهوض بالمجتمع واقاذه من بواطن الفساد وذلك من خلال : - ١ - اجراء تعديلات دستورية، تسهم في تقوية مؤسسات الحكم الجيد وتعزيز دورها في حياة المجتمع، عبر إنهاء التشابكات بين السلطات الثلاث وتحقيق التوازنات المطلوبة بينها، مع ضمان استقلالية القضاء ونزاهته، وبما لا يؤدي إلى إضعاف السلطة التنفيذية وتهميش وظائفها، إذ إن الدولة بحاجة إلى حكومة قوية قادرة على إنجاز الأهداف الملقة على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وحتى يستقيم الحكم الجيد يفترض أن تكون المحاسبة صارمة والعقوبة راجعة من جانب السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، ما يحول دون طغيان صلاحيات أي من السلطات الثلاث على مصلحة العليا للمجتمع.

٢- تفعيل دور البرلمان في إعداد الموازنة العامة للدولة واقرارها، وهذا يقتضي من اللجنة الدائمة في البرلمان التي تعنى بشؤون الموازنة أن تتشاور مع شرائح وفئات وطبقات المجتمع كافة في مرحلة إعداد الموازنة، ثم ترأب تنفيذها بعد ذلك، علما بأن إنضاج الموازنة وأشباعها نقاشا، يفترض ضرورة وجود برلمانيين من ذوي الاختصاص والكفاءة التي تمكنهم من معرفة مبادئ الموازنة العامة للدولة وأشكالاتها، ويفترض تقوية اللجان الدائمة بوصفها أداة مساءلة ومحاسبة لإرساء أسس الحكم الجيد.

٣- تبني ميثاق شرف برلماني، يتم تطبيقه، بعيدا عن النزعات الطائفية الحزبية، التي غالبا ما توظف الاتهامات بالفساد لخدمة أغراضها السياسية الضيقة، وإن يضمن هذا الميثاق تفعيل عمل البرلمان بشكل يكون به ممثلا حقيقيا عن كل الشعب بغض النظر عن الاتجاهات السياسية أو الحزبية أو الطائفية منطلقا من صلب الواقع مستهدفا في عمله خدمة الإنسان والانسانية محاسبا نفسه قبل الآخرين بشكل يكون فيه البرلمانيون القدوة الحسنة والمثل الأعلى في النزاهة والمصادقية والكفاءة في تحمل المسؤولية بما في ذلك تعميق ثقافة مكافحة الفساد، وترسيخ مرتكزات الحكم الجيد، تمهيدا لاقامة دولة المؤسسات وتحقيق العدالة الاجتماعية لما فيها من خير للبشرية والمجتمع المدني.

وتوفر إرادة سياسية داعمة للأجهزة الرقابية بالاقتزان مع برلمان يقط ونشط أن يؤديوا إلى ضمان أفضل للمحاسبة الحكومية بالمقارنة مع حشد من القواعد والضوابط المباشرة والقوانين المحكمة في هذا المجال ، وكذلك من خلال تلقي تقارير دورية ولجان تحقيق فعالة ومتنوعة من اللجان البرلمانية كافة مثلا مراجعة البرلمان لخطط وبرامج الوزراء وتصريحاتهم ووعودهم المقدمة للبرلمان وقيام اللجان البرلمانية بدورها في متابعة أداء الوزارات وتقييم عملها واهدافها وما تحقق منها من عدمه وتذليل الصعوبات امامها واجراء مسائلة شفافة وابقاف ومعالجة مكامن الخلل في الاداء الحكومي فقد تساعد مثل هذه اللجان فضح حالات الفساد وتوجيه الاسئلة والاستجواب للوزراء والمسؤولين وان عمل اللجان البرلمانية اساسي ومهم في الرائن وبغض النظر عن عدد هذه اللجان او طبيعة عملها والصلاحيات او المجال حق الرقابة والمساءلة للوزارة او الجهة الرسمية التي تتعلق باعمال اللجنة اضافة الى مراجعة التشريعات الخاصة بهذا المجال مع عدم قصر الدور الرقابي على اللجنة البرلمانية وحدها كما يجب ان تتبنى هذه اللجان استراتيجية عمل تقوم على اساس زيادة اففتاح اجتماعات اللجان وشفافيتها مثالا - المداولات المفتوحة ، اصدار البيانات الصحفية النهائية لنتائج اعمالها - ما يشجع كثيرا من الاطراف الراجية في مواجهة الفساد على مساعدة اللجان وكذلك يشعر المسؤولون بالرقابة المجتمعية عليهم ومما يساعد على تقوية دور اللجان الرقابي انتخاب رؤساء كفوئين من ذوي الخبرة والاختصاص حتى تكون القرارات الصادرة منها مهنية وموضوعية وان اشراك المجتمع المدني في نشاط اللجان من خلال جلسات الاستماع المفتوحة واستقبال المقترحات والاراء والدراسات والبحوث سوف يعزز من قدرتها على المشاركة والمتابعة والرقابة على مؤسسات الدولة العامة ما يقوي جبهة مكافحة الفساد ويتوجب على هذه اللجان ان تقدم تقارير واضحة بانتظام عن اعمال الحكومة كذلك يجب ان تلعب اللجان البرلمانية دورا مهما في عملية مراجعة اقرار الميزانية ومحاسبة الحكومة على كيفية التنفيذ وتوجيه الانفاق الحكومي الى الطريق الصحيح وكذلك تقوم هذه اللجان المختصة برفع مشاريع القوانين او سن ضوابط وسياسات



نوعية الخدمة العامة ووضع تدابير تقلل من الميل للانغماس في الممارسات الفاسدة مثل ضمان التنافسية في السوق والقطاع الخاص بجانب شفافية القطاع العام وتأهيل خبرات العاملين فيه باعتبارهم في خدمة المواطن (اشاعة مفهوم المواطنة ، وعند تحقيق ذلك كله يمارس البرلمان دوره الرقابي من خلال ما يمتلكه من أدوات فعالة في مواجهة الفساد وهذه الأدوات تتمثل بالمسائلة والاستجواب وحجب الثقة فاذا انغمست الحكومة في الفساد وكان البرلمان فعلا في محاسبتها فسوف تدفع الحكومة الثمن من خلال فقدانها للتأييد وللسلطة في النهاية وان التنافس في البرلمان على اكتساب التأييد الجماهيري له ضمان أكثر فاعلية في مكافحة الفساد ويمكن لنظام جيد لفحص الحسابات (ديوان الرقابة المالية) وجهة رقابية وتحقيقية مستقلة (هيئة النزاهة العامة) ومتابعة إدارية فعالة في الوزارات مكاتب المفتش العام)

الحصوله باقتسام الثروة والسلطة. ٧- يتوافق الحكم غير الجيد باطلاق يد الأجهزة الرقابية من قبل السلطة التنفيذية، فتتحول مع مرور الزمن إلى محاكم تفتيش، تعيق حركة المجتمع وتطوره، بل تتسبب في رفع فاتورة الرشوة. ٨ - تهيمب مؤسسات المجتمع المدني وتهميشها في ظل الحكم غير الجيد، وعندها تختفي الأصوات التي تطالب بمحاسبة الحكومة، وتتحول بمرور الزمن مؤسسات المجتمع المدني إلى توابع للحكومة، وقد تتحالف معها، وهذا هو حال المؤسسات الإعلامية التي تتحول إلى أبقاق لتبرير أخطاء السلطة والإشادة بانجازاتها حتى وإن كانت ضئيلة. وفي هذا المجال يمكن للجان البرلمانية أن تلعب دورا مهما وفعلا بذلك فإن السيطرة على الفساد مسعى طويل الأجل يتطلب تبني استراتيجية النهج الشامل في مواجهة من قبل الكتل السياسية في البرلمان والمعروف ب استراتيجية بناء نظام النزاهة الوطني القائم على مبدأ المسائلة السياسية والإصلاح ويجب أن تؤدي الإصلاحات السياسية أو تشمل على تدابير من شأنها تقوية سيادة القانون ودور فعال للمجتمع المدني ورفع فعالية الأداء البرلماني وبناء نظام قضائي فعال ونزيه ومستقل وفصل أعماله التحقيقية عن السلطة التنفيذية وتأسيس عملية

الاعتبارات السياسية أو المذهبية وفي نهاية المطاف يقوم الشعب تمثلا بالخابين بممارسة المحاسبة الاخيرة للحكومة من خلال اصواتهم عند اجراء الانتخابات وتقتضي الديمقراطية البرلمانية ان يقدم القادة والحكام حسابا عن افعالهم ويتطلب ذلك ان تكون الحكومة مفتحة وشفافة في اعمالها وعرضة للمحاسبة وتنبوا المحاسبة البرلمانية مركزا جوهريا في الرقابة على الاعمال الحكومية وهي تشمل المحاسبة عن السياسات والافعال والقرارات السياسية والمحاسبة الادارية عن ادارة وتوجيه البرامج والخدمات العامة والاشراف على عمل السلطة التنفيذية والوزارات والمحاسبة المالية عن انفاق الاموال العامة وتقييم ذلك الانفاق من حيث صرفه وفق تخطيط واستراتيجية منتجة تحد من الهدر المقصود وغير الوجه في المال العام ومن خلال هذه المحاسبة تتسنى للبرلمان القدرة الفضلى على التحكم بالفساد واصرار البرلمان على تلقي تقارير دورية عن اعمال الحكومة من الوزاراة مباشرة وتقارير خاصة من المؤسسات الرقابية كاه ويساعده ذلك كله على معرفته بما يجري من اعمال في المؤسسات الحكومية العامة . واذا كان هذا هو حال الحكم الجيد الذي يجب ان تكون عليه الحكومات فكيف لنا ان نميزه عن الحكم غير الجيد ؟ ان الحكم غير الجيد هو الحكم غير المتوازن من حيث : ١ - طغيان السلطة واحتواؤها المجتمع المدني، بل تحكم السلطة التنفيذية بالسلطين التشريعية والقضائية، والسيطرة المطلقة للسلطة المركزية على السلطات المحلية. ٢ - اقصاء المواطنين عن المشاركة في صنع حاضرهم ومستقبلهم، ففي ظل غياب شفافية، فان السلطة التنفيذية تتحكم بالمعلومات وتتصرف بها كما تشاء لاحكام سيطرتها على المجتمع. ٣ - ان الحكم غير المتوازن يحول دون تمكين السلطة التشريعية من الاضطلاع بمهامها، وتهميشها، ويتحول أعضاء البرلمان إلى مجرد وسيط لتادية الخدمات لناخبهم، ما يبيى المناخ لانتشار ظاهرة الفساد . ٤ - تتحول السلطة في ظل الحكم غير الجيد إلى مجرد شكل، فائدة استقلاليتها، وفي اطاره يتم احتواء السلطة القضائية التي لا تقوى على فرض هيبة القانون وسلطوته، فيتحول القضاء إلى مجرد موظفين، والمحاكم إلى دوائر تقع تحت سطوة السلطة التنفيذية، بل يصبح القضاء عرضة للنهب وتلقي الرشاوى، فتهتز ثقة المواطنين بالقضاء، ونعم اجواء الا شرعية، الأمر الذي يمهّد الطريق لتفشي ظاهرة الفساد الذي يتهدد كيان المجتمع ويدمره على المدى الطويل. ٥- ان المركزية المفرطة تجسد طغيان السلطة التنفيذية وتحكمها بالسلطين التشريعية والقضائية،

هذه هي حال قضاي

الشكاوى، شاع السلط

التي يمكن

بالخدمات وتتحرف بها

كما تشاء

سيطرتها على المجتمع

١- ولا تستقيم المحاسبة إلا في حال التوازن السليم بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبين مختلف مستويات الحكم، وفي حال اختلال هذه التوازنات سرعان ما تتزعزع أركان الحكم الجيد. كذلك تلعب الشفافية دورا مهما في ترسيخ الحكم الجيد، فهي تتيح تدفق المعلومات وتفتح الباب على مصراعيه للحوار البناء بين المواطنين ومؤسساتهم المدنية، والشفافية شرط لا غنى عنه في تطبيق المحاسبة (كون المعرفة يحد ذاتها تعني القوة المقترنة بالمشاركة الشعبية في رسم سياسات الدولة).

والمشاركة بمعناها الواسع تعني إشراك المواطنين في الحكم، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والأثنية، والمشاركة بقدر ما هي حق للمواطن فإنها ترتب عليه مسؤولية المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية التي تتعلق بصياغة حاضر البلاد ومستقبلها وللبرلمان دور كبير في محاسبة الحكومة والرقابة على اعمالها لمسا يملكه من أدوات مختلفة يمكن ان يستخدمها للسيطرة على الفساد وهي تشكل جزءا من نظام المحاسبة التي يمكن بواسطتها الحكم على الحكومة وتقييم افعالها حسن اداؤها في تقديم الخدمات العامة للشعب ورسم السياسات الاستراتيجية العامة للنهوض بالواقع الخدمي والوظيفي وتكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الشعب بغض النظر عن جميع

لا تستقيم المحاسبة

إلا في حال التوازن

السليم بين السلطات

الثلاث التشريعية

والتنفيذية

والقضائية



يمارس البرلمان دوره الرقابي مع خلال ما يمتلكه مع أدوات فعالة في مواجهة الفساد